

Distr.: General
11 November 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

- الرئيسة: السيدة كاساش (نائبة الرئيس) (هنغاريا)
 لاحقاً: السيد غونارسون (أيسلندا)
 لاحقاً: السيدة كاساش (نائبة الرئيس) (هنغاريا)

المحتويات

- البند ١٠٧ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية
 البند ١٠٨ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



في غياب السيد غونارسون (أيسلندا)، تولت السيدة كاساش، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٠.

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (A/72/125 و A/72/91)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (A/72/225)

١ - السيد لوماهيو (مدير شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب)): تكلم عن طريق الاتصال بالفيديو، فقال إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قد وطّد وعزّز استجاباته للتحديات الهائلة المتعلقة بالمخدرات والجريمة المنظمة والفساد والإرهاب خلال السنة الماضية. وعمل المكتب بشكل وثيق مع الشركاء في الأمم المتحدة ومع المجتمع المدني من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية المعتمدة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية التي عُقدت في نيسان/أبريل ٢٠١٦. ووافقت لجنة المخدرات، في دورتها الستين، على عملية متابعة تستند إلى المجالات المواضيعية السبعة المبينة في الوثيقة الختامية، واعتمدت قراراً بشأن التحضيرات لعام ٢٠١٩، وهو التاريخ المستهدف المحدّد في الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية.

٢ - وأشار إلى أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عمل عن كثب، منذ انعقاد الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، مع منظمة الصحة العالمية لتوفير خدمات العلاج من تعاطي المخدرات والرعاية وإعادة التأهيل لثلاثة وعشرين بلداً. وقدم المكتب أيضاً خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج منه إلى متعاطي المخدرات في المجتمعات المحلية والسجون على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية ويستند إلى حقوق الإنسان؛ وهو ينشط حالياً في أكثر من ٦٠ ميناءً في جميع أنحاء العالم، وذلك بعد توسيع نطاق برنامجه المعني بمراقبة الحاويات المشترك مع منظمة الجمارك العالمية.

٣ - وأوضح أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يتصدى للصلوات القائمة بين المخدرات والجرائم الأخرى، عن طريق

تنفيذ تدابير تتعلق باسترداد الأصول، وعقد دورات تدريبية ابتكارية في مجال العملة المشفرة، وبناء التعاون في ما بين الشركاء والدول الأعضاء. ويدعم برنامج الرصد العالمي للمخدرات الاصطناعية: التحليل والإبلاغ والاتجاهات "سمارت" التابع للمكتب إجراء البحوث والتحليلات بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة والمنشّطات الأمفيتامينية. ويواصل المكتب أيضاً توفير المعلومات بشأن المحاصيل غير المشروعة في آسيا وأمريكا اللاتينية، ويستمر في تضمين منشوره الرئيسي، تقرير المخدرات العالمي، معلومات عن الاتجاهات والتغيرات في مجال المخدرات غير المشروعة. ويتواصل بذل الجهود لإقناع المزارعين الذين يزرعون محاصيل غير مشروعة باعتماد برامج التنمية البديلة في أفغانستان ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو وكولومبيا ولاوس وميانمار. ويمكن تعزيز التعاون والتنسيق إذا تحمّلت الدول الأعضاء المسؤولية العامة والمشاركة عن التصدي لمشكلة المخدرات العالمية.

٤ - وأضاف قائلاً إن المكتب استمر في المساهمة في التقدم المحرز نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٦ المتعلق بإقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد. وتعترف خطة عام ٢٠٣٠ بالصلوات القائمة بين التنمية المستدامة والمخدرات والجريمة. ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع الدول الأعضاء على فهم طبيعة التهديدات التي تواجهها، وذلك من أجل التصدي لها في سياق أهداف التنمية المستدامة. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في تحديد الطبيعة المترابطة للأخطار، من قبيل طبيعة العلاقة بين تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر؛ والإرهاب والاتجار بالملكات الثقافية؛ والعلاقة المقلقة بين الإرهابيين والمجرمين بشكل عام. وقد ساعد المكتب مجلس الأمن والجمعية العامة على فهم هذه الصلات، وهو يعمل جاهداً على ربط الحاجة إلى التصدي للإرهاب والجريمة بمجمل الجهود المبذولة لتحقيق السلام والتنمية. وأشار إلى أن إعلان نيويورك من أجل اللاجئ والمهاجرين لعام ٢٠١٦ يعترف بأهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها في التصدي لتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص. ويعترف الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص أيضاً بأن كلاً من النزاعات وعدم اليقين الاقتصادي من الدوافع الكامنة وراء ارتكاب جرائم من هذا القبيل.

٥ - ومضى يقول إن من واجب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ضمان التنفيذ الكامل للبروتوكولات، وحماية

الضحايا، والنهوض بالعدالة وسيادة القانون. ولقد قدّم الدعم للجهود المبذولة لمكافحة الفساد في أربعين بلداً خلال السنة الماضية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، سوف يعقد الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مما من شأنه أن يبعث برسالة قوية تتعلق بالتنفيذ الكامل للاتفاقية والصلة المباشرة لهذا التنفيذ بتعزيز التنمية المستدامة.

٦ - وتابع قائلاً إن المكتب يحرز تقدماً في مبادراته الرامية إلى مكافحة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ويساعد البلدان على التصدي للتطرف العنيف في السجون وفي أماكن أخرى. ولقد وطّد المكتب كذلك شراكاته مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب مكافحة الإرهاب. وفي ما يتعلق بتدابير العدالة الجنائية للتصدي للإرهاب، كُلف المكتب بدعم إقامة نظم للعدالة الجنائية تتسم بالفعالية والإنصاف والإنسانية من خلال حماية حقوق المتهمين ودعم مصالح الضحايا والشهود. ويسعى المكتب إلى القضاء على العنف ضد النساء والشابات وإلى بناء قدرة الشباب على مواجهة الجريمة من خلال معالجة أوجه الضعف التي تشوب تنمية الشباب ومساعدتهم على انقضاء الخيارات التي تؤدي إلى ارتكاب الجرائم وتعاطي المخدرات.

٧ - وأردف قائلاً إن المكتب يتصدى أيضاً للجرائم الجديدة والمستجدة. ويدعو برنامجه العالمي لمكافحة الجرائم البحرية إلى إصلاح السجون، وكبح تزايد مستويات القرصنة قبالة سواحل الصومال، ومكافحة الاتجار بالهيريون في البحر. ولقد أحرز المكتب كذلك إنجازات هامة في برنامج منطقة الساحل وفي البرامج المعنية بمكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني، ولا سيما استغلال الأطفال واستخدام برامجيات المطالبة بدفع فدية؛ والاتجار بالممتلكات الثقافية؛ والجريمة البيئية.

٨ - وأشار إلى أن المكتب يأخذ المساءلة على مأخذ الجد، وتساعد وظيفته المتعلقة بإجراء تقييمات مستقلة على تحسين أنشطته، وتشجيع تبادل أفضل الممارسات، وبناء الثقة مع الدول الأعضاء. وتوجيه من المدير التنفيذي، اتخذ المكتب خطوات ترمي إلى تحسين المساواة بين الجنسين في صفوف موظفيه.

٩ - واسترسل قائلاً إن التمويل من موارد خارجة عن الميزانية زاد بنسبة ٣٠٠ في المائة في العقد الماضي، مما يشكّل دليلاً على ثقة الدول الأعضاء بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ونظراً إلى هذه الثقة، يجهد المكتب دائماً لتحسين فعالية وكفاءة ممارساته المتعلقة بإدارة المالية والبرنامجية. بيد أن التمويل الثابت المخصص للموظفين

الأساسيين والأنشطة الأساسية يشكل جزءاً صغيراً ومتناقصاً من الميزانية. فقد انخفضت المساهمات غير المخصصة انخفاضاً سريعاً، ومن المتوقع أن تبلغ نسبة التمويل المخصص للأغراض العامة أقل من واحد في المائة من مجموع إيرادات المكتب في عام ٢٠١٧. وتبلغ نسبة مخصصات الميزانية العادية أقل من ١ في المائة من الميزانية العادية الإجمالية للأمم المتحدة، ولا تشكل إلا نسبة ٧ في المائة من الميزانية الإجمالية للمكتب. ولذلك، من الصعب الإبقاء على عدد من المكاتب القطرية والإقليمية البالغة الأهمية لتنفيذ الولايات العديدة للمكتب. ومن شأن زيادة موارد الميزانية العادية والمساهمات المخصصة للأغراض العامة وغيرها من مصادر التمويل المخصص "بشروط ميسرة" كفاءة أن يتمكن المكتب من إدارة الأنشطة والمبادرات الأساسية، وإجراء البحوث، ووضع المعايير، والتصدي للتحديات المستجدة.

١٠ - السيد ريبوس سانشيز (المكسيك): قال إن من دواعي سرور بلده أن تكون اجتماعات لجنة المخدرات المنعقدة ما بين الدورات قد اعتمدت بعض أفضل الممارسات المتبعة في الدورة الاستثنائية، من قبيل تعزيز مشاركة المجتمع المدني والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية.

١١ - ومن المؤكد أنّ مواءمة السياسات الدولية المعنية بالمخدرات مع خطة عام ٢٠٣٠ تكتسي أهمية بالغة. وأشار إلى أن تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠١٦ يتضمّن عدداً من أفضل الممارسات المفيدة في ما يتعلق بالتعاون بين الدول الأعضاء، ويشدد على ضرورة جمع البيانات المصنّفة وإعداد استجابات ابتكارية تكون مُصنّمة حسب احتياجات فئات محددة من السكان. ودعا إلى اعتماد نهج تُطبّق بشكل منهجي بدلاً من اتخاذ تدابير لمرة واحدة.

١٢ - وسأل عن الجهود التي بذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتشجيع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة على تحديد التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية والتي تقع ضمن مجال تخصصها والشروع في تنفيذها، على النحو الموصى به في قرار الجمعية العامة ٧١/٢١١.

١٣ - السيد لوماهيو (مدير شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة): قال إن الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وإعمال التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً. وما برح المكتب نشطاً جداً في دعم هذه الجهود، لا سيما من خلال أداء دور القيم على أكثر من خمسين من المؤشرات المعنية برصد التقدم

المخدرات في ما بين الدورات في أيلول/سبتمبر، وتأمل بأن تكون الاجتماعات اللاحقة متاحة على شبكة الإنترنت أيضاً.

١٧ - وأضاف قائلاً إنه لا يمكن القضاء على الاستخدام غير المشروع للمخدرات والاتجار بها من دون خطة عالمية محكمة التنسيق واستراتيجية. وينبغي أن تنظر لجنة المخدرات في أقرب وقت في متابعة الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩، والذي استرشدت به لغاية الآن الإجراءات الجماعية المتخذة، بما يتماشى مع مقاصد الاتفاقيات الرئيسية الثلاث المعنية بالمخدرات. ومن الأهمية الحيوية بمكان دراسة مسار الاستراتيجية الجديدة، والتأكد من أنها توفّر متسعاً من الحرية لصياغة السياسات على نحو يتناسب مع أوضاع البلدان المعنية.

١٨ - وأوضح أن الجماعة الكاريبية تؤكد الحاجة إلى التنسيق والتعاون على نطاق واسع في ما بين وكالات الأمم المتحدة المشاركة في تنفيذ الإجراءات المتصلة بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية. ولربما تكون لجنة المخدرات هيئة تقرير السياسات في الأمم المتحدة المنوطة بها المسؤولية الأولى عن شؤون مراقبة المخدرات. ومع ذلك، فكلٌّ من المنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والعام يؤدي دوراً حاسماً في وضع استجابة كاملة وفعالة. وعلى الرغم من ضرورة احترام الولايات، يجب أن تكون السياسة المعنية بمراقبة المخدرات متمحورة حول الإنسان، وأن تراعي اعتبارات حقوق الإنسان والصحة العامة، وأن تتصدى للأنشطة غير المشروعة المتصلة بالاتجار بالمخدرات وتعاطيها. ويجب تزويد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على وجه الخصوص، بموارد كافية ويمكن التنبؤ بها ومستقرة، لتمكينه من الاضطلاع بالأنشطة المندرجة في إطار ولايته، ولا سيما دوره المتمثل في دعم تلبية احتياجات الدول الأعضاء من حيث بناء القدرات وتوطيد التعاون مع الهيئات الإقليمية.

١٩ - تولى السيد غونارسون (أيسلندا) رئاسة الجلسة.

٢٠ - السيد تيو (سنغافورة): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقال إن الرابطة ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي على مكافحة الجريمة عبر الوطنية، وهي لم تترحزح على مدار العقود الخمسة الماضية عن التزامها بكفالة أن تكون المنطقة آمنة من تهديدات الجريمة عبر الوطنية والإرهاب والمخدرات. وقد عزّزت رابطة أمم جنوب شرق آسيا وجدّدت التزامها بمكافحة الجريمة عبر الوطنية في اجتماعها الوزاري الحادي عشر المعني بالجريمة عبر الوطنية. وأفاد أن خطة عمل

المحرز باتجاه تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بالتنسيق مع اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة. وأشار إلى أن الأمين العام أبدى اهتماماً شديداً بالعمل المتعلق بالمخدرات والجريمة، من خلال إصدار قرار يعهد إلى المكتب بالتأكد من أن وكالات الأمم المتحدة الأخرى تشارك في الجهود العالمية. ويشكل حضور العديد من هذه الهيئات لاجتماعات لجنة المخدرات المنعقدة ما بين الدورات دليلاً على زيادة مشاركتها.

١٤ - السيد راتراي (جامايكا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية فقال إن الدول الأعضاء في الجماعة تواجه تحديات جسيمة تحول دون تحقيق التنمية المستدامة بسبب التهديد المباشر والكبير المتمثل في الجريمة المنظمة عبر الوطنية، لا سيما الاتجار بالمخدرات والأشخاص، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والذخيرة، وغسل الأموال. وتضطر الدول الجزرية الصغيرة المثقلة بالديون في المنطقة إلى تحويل الموارد عن الأنشطة الإنمائية الحيوية، مثل التعليم والرعاية الصحية وتطوير الهياكل الأساسية، إلى مكافحة الجريمة.

١٥ - وفي أوائل عام ٢٠١٧، أكّد رؤساء حكومات الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية من جديد التزامهم بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبالحد من أثرها على المنطقة، وذلك في إطار استراتيجية الجماعة الكاريبية في مجالي الجريمة والأمن. وتماشياً مع هذه الاستراتيجية، عزّزت الجماعة الكاريبية نظام المعلومات المسبقة عن الركاب؛ وأنشأت نظام معلومات مسبقة عن البضائع؛ وانتهت من إعداد استراتيجية إقليمية لمكافحة الإرهاب؛ وهي تواصل العمل على وضع اتفاق حول التعاون في مجالي الأمن البحري وأمن الفضاء الجوي. وتدعو الجماعة الكاريبية، التي استفادت كثيراً من التعاون الدولي في تحقيق جميع إنجازاتها، شركاءها في التنمية إلى زيادة تبادل المعلومات وبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية. فمن شأن الشراكات الناجحة أن تجعل المنطقة أكثر سلاماً وحدودها أكثر أمناً، مما يعزّز هبة بيئة مؤاتية للاستثمار والنمو الاقتصادي والتنمية.

١٦ - وأشار إلى أن مشكلة المخدرات العالمية هي مسؤولية عامة ومشتركة تتطلب استجابة شاملة ومتعددة الأوجه. والجماعة الكاريبية ملتزمة بتنفيذ استراتيجية متكاملة ومتوازنة وفعالة لمكافحة المخدرات تستند إلى تعاون دولي معزّز في جميع المجالات المواضيعية السبعة المبينة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية. ونظراً إلى أهمية توسيع نطاق المشاركة والتعاون، حسب ما خلص إليه الاجتماع الاستثنائي، ترحب الجماعة الكاريبية بالبحث الشبكي للاجتماعات التي تعقدتها لجنة

في كشف وتعطيل أكثر من ٩٠٠٠ خادم تستضيف برامج خبيثة ومئات من مواقع الإنترنت المخترقة.

٢٣ - وأشار إلى أن بلدان الرابطة لا تزال متحدة في نهجها القائم على عدم التسامح إطلاقاً مع المخدرات، وذلك في مواجهة الارتفاع في إنتاج الميثامفيتامين في آسيا، كما ورد في تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠١٧ الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وفي عام ٢٠١٦، اعتمدت الرابطة خطة عملها بشأن حماية المجتمعات المحلية من المخدرات غير المشروعة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥، وأحرزت تقدماً مطرداً صوب تحقيق رؤيتها الرامية إلى إخلاء جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا من المخدرات. وفي عام ٢٠١٧، أطلقت الرابطة خطة تعاون للتصدي لإنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها في منطقة المثلث الذهبي من أجل وقف تدفق المخدرات من المنطقة.

٢٤ - وقال إن الرابطة تؤيد بشدة محورية الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات التي تظل صالحة وستظل بمثابة حجر زاوية السياسة العالمية المتعلقة بالمخدرات. وتتعهد الرابطة بمواصلة تقديم دعمها إلى لجنة المخدرات، وتتطلع إلى مواصلة تعاونها مع الأمم المتحدة، لا سيما مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، من أجل تبادل المعلومات عن أفضل الممارسات وإيجاد استراتيجيات فعالة للقضاء على المخدرات غير المشروعة والجريمة الدولية.

٢٥ - واحتتم قائلاً إن الرابطة قطعت أشواطاً واسعة صوب بناء مجتمع متكامل وسلمي وآمن. وتظهر رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥، التي تُكْمِل خطة عام ٢٠٣٠، التزام المنطقة بعدم ترك أي أحد خلف الركب. وستواصل الرابطة، في سعيها لتحقيق هذه الرؤية، العمل على نحو وثيق كجماعة لإبقاء شعوبها ومنطقتها في أمان وتمكين مواطنيها من عيش حياتهم بكامل جوانبها دون خوف من الإرهاب أو الجرائم عبر الوطنية أو المخدرات.

٢٦ - السيد وايتلي (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد تركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، والجبل الأسود، وصربيا، وألبانيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والارتباط المحتمل ترشحه لعضوية الاتحاد، البوسنة والهرسك، فضلاً عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وأرمينيا، وجورجيا، فقال إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية ما زالت تشكل تهديداً خطيراً للأمن البشري، والحكم الديمقراطي، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وسيادة القانون، والسلام والأمن في جميع أنحاء العالم. ولا يمكن

الرابطة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية تشجع وضع استراتيجية إقليمية متسقة لمنع الجرائم العابرة للحدود الوطنية والسيطرة عليها وتعطيلها. وفي الدورة السابعة والثلاثين لمؤتمر رابطة رؤساء أجهزة الشرطة التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، جرى التنويه بنظام قاعدة البيانات المحسّن لهذه الرابطة باعتباره من الوسائل المبتكرة في مكافحة الجريمة، ومن شأنه أن يميّن القدرة على الاتصال وتدفق المعلومات في ما بين وكالات إنفاذ القانون التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٢١ - وأضاف قائلاً إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ردت على تهديد الإرهاب في المنطقة بأن اعتمدت خطة العمل الشاملة المنفّحة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن مكافحة الإرهاب وإعلان ماينلا بشأن مكافحة تنامي ظاهرة التشدد والتطرف العنيف في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ودخلت اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، حيز النفاذ في عام ٢٠١٧، تُكْمِلها خطة عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، التي قدمت خطط عمل محددة تسترشد بها الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً. وفي الاجتماع الوزاري الحادي عشر لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بالجريمة عبر الوطنية، وُضعت خطة عمل بوهول الشاملة لعدة قطاعات بشأن الاتجار بالأشخاص من أجل مواءمة جميع برامج الرابطة ذات الصلة بالاتجار بالأشخاص والجهود المبذولة على مستوى الهيئات والأجهزة القطاعية التابعة للرابطة لتنفيذ الاتفاقية.

٢٢ - وأردف قائلاً إن حدة التهديدات التي تشكلها جرائم الفضاء الإلكتروني اشتدت بالتزامن مع تزايد مهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية وزيادة الربط بشبكة الإنترنت في جنوب شرق آسيا. وشكلت رابطة أمم جنوب شرق آسيا فريقاً عاملاً معنياً بجرائم الفضاء الإلكتروني في عام ٢٠١٤ إقراراً منها بأهمية توفير فضاء إلكتروني آمن. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، اعتمدت الرابطة استراتيجيتها للتعاون في أمن الفضاء الإلكتروني، بغية تحسين قدرتها على التصدي للتهديدات الإلكترونية. وخلال المؤتمر الوزاري للرابطة بشأن أمن الفضاء الإلكتروني في عام ٢٠١٧، عقد اجتماع مائدة مستديرة دعي فيه المدعون العامون لمناقشة جرائم الفضاء الإلكتروني وتبادل المعلومات عن أفضل الممارسات، واعتمد إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمنع ومكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، قادت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) عملية استهدفت مجرمي الفضاء الإلكتروني بالمنطقة، وأسفرت عن النجاح

التصدي للتهديدات العابرة للحدود إلا من خلال التعاون الفعال في مجالي القضاء وإنفاذ القانون بين الدول والمنظمات الإقليمية. ولقد أصبح بحث السبل الكفيلة بتطوير التعاون في مجال إنفاذ القانون من أجل مكافحة الجريمة المنظمة الآن أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

٢٧ - وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد على أهمية اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحق بها في مكافحة الأشكال القائمة والمستجدة من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ويدعو جميع الدول إلى تنفيذها تنفيذا كاملا. وتكتسي هذه الصكوك أيضا أهمية متزايدة في مواجهة مهربي المهاجرين وحماية المهاجرين من الاتجار بالبشر. وقال إن الاتحاد الأوروبي يُقدّر الدعم السياسي والعدد الكبير من التصديقات على الاتفاقية، ويدعو جميع الدول المتبقية التي لم توقع أو تصدق عليها أو لم تنفذها بعد، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وأعرب أيضا عن ترحيبه باستمرار العملية الرامية إلى إنشاء آلية استعراض.

٢٨ - وأكد أن العلاقات القائمة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب الدولي كانت واضحة منذ بعض الوقت. ومن الأهمية الحيوية التصدي النشط لتمويل الإرهاب بكافة مصادره وأساليبه وقنواته وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن تمويل الإرهاب ومعايير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في جميع أنحاء العالم. ولا بد من تفكيك العلاقات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٢٩ - وأردف قائلا إن إجراءات إنفاذ القانون لم يعد من الممكن أن تعتمد فقط على النموذج القائم على رد الفعل التقليدي. وعلى الرغم من أن الدول الأطراف في الاتفاقية هي المسؤولة عن مكافحة التهديدات الإجرامية الحديثة على أراضيها، يجب أن تسهم أيضا في الجهود العابرة للحدود الوطنية. وينبغي ألا تسمح السياسات العالمية بأن تترك أي ثغرات أمام الإجرام المعاصر. ولذا ينبغي للدول الأعضاء مواءمة تعريف غسل الأموال وما يتصل بذلك من جزاءات، وتوسيع نطاق التشريعات الخاصة بالضوابط النقدية لتشمل النقد المنقول عن طريق الشحن أو البريد، وتحسين الاعتراف المتبادل بأوامر تجميد ومصادرة الأصول المتأتية عن الجريمة.

٣٠ - وقال إن أوروبا والدول المجاورة لها لا تزال تواجه تدفق المهاجرين بأعداد كبيرة. وقد أدت العمليات في البحر الأبيض المتوسط إلى تعطيل سفن المهربيين، في امتثال تام للقانون الدولي، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان والسلامة في البحر. ويدعو الاتحاد

٣١ - وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يرحب باشتغال خطة عام ٢٠٣٠ على غايات تهدف إلى الحد بدرجة كبيرة من التدفقات المالية وتدفقات الأسلحة غير المشروعة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها، ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة. ولا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أكبر جهة مساهمة في تمويل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة؛ ويعرب الاتحاد والدول الأعضاء فيه عن التقدير لمساعدته القيّمة في مكافحة الجريمة المنظمة.

٣٢ - ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي يحتفظ بموضوع الاتجار بالمخدرات في صدارة جدول أعماله، ويحيط علما بالسرعة التي تظهر بها المؤثرات النفسانية الجديدة، ودور شبكة الإنترنت، بما في ذلك الشبكة المظلمة، في الاتجار بالمخدرات وارتكاب الجرائم المتصلة بالمخدرات، واستخدام العائدات المالية المتأتية من المخدرات للأغراض الإرهابية، واستغلال المهاجرين للاتجار بالمخدرات. وأكد أن اتباع نهج متوازن وشامل للتعامل مع مشكلة المخدرات العالمية هو السبيل الصحيح للمضي قدما. وتعالج الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية جانب العرض والطلب من مشكلة المخدرات، على أساس الأدلة العلمية والوقائع، وليس على أساس التحيز أو الوصم الاجتماعي. وتراعي كذلك حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية ومسائل الشباب. وسيواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ترويج الوثيقة الختامية بوصفها وثيقة مرجعية محورية، والعمل على تنفيذها، واستخدامها كأساس للسياسات الوطنية والتعاون الدولي. ولن يسمح الاتحاد الأوروبي بأن يستعاض عن الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩ بصك لا يترتب عليه تنفيذ التوصيات المقدمة أثناء الدورة الاستثنائية تنفيذا تاما وسليما.

للتعاون الشرطي، وعملية الخرطوم، قد أديا إلى مزيد من الإدانات للمتجرين وحماية عدد أكبر من الضحايا. ومع ذلك، فإن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين لا يزال يشكل تحدياً بالنسبة لأفريقيا. وينبغي إطلاق الأنشطة مع المجتمع الدولي لكفالة التعاون الوثيق وتبادل المعلومات والعمليات المشتركة من أجل توفير المزيد من الحماية للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء. ولا تزال المجموعة الأفريقية ملتزمة بخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وهي ترحب باعتماد الإعلان السياسي بشأن تنفيذها. وتدعو المجموعة المجتمع الدولي لمواصلة دعمه وإسهاماته في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.

٣٩ - ولما كانت الدول الأفريقية تتأثر بتأثيراً شديداً بالإرهاب، فقد أئنت المجموعة على توسيع نطاق الدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى البلدان الأفريقية عن طريق الدورات التدريبية في مجال تمويل الإرهاب وفي مجال الملاحقة القضائية والبت في قضايا الإرهابيين؛ وتجميد أصول الإرهابيين وحجزها ومصادرتها؛ وكشف وتعطيل التدفقات غير المشروعة المستخدمة في تمويل الإرهاب؛ وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الدول الأعضاء. ودعا المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم لهذه الأنشطة.

٤٠ - وأكد أن الاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة يعرضان أيضاً للخطر الظروف الأمنية والصحية والاجتماعية - الاقتصادية في أفريقيا. وتمثل زراعة القنب والاتجار به مصدر قلق، لا سيما في المناطق الريفية. ولقد تفاقمت الحالة بفعل المستويات المرتفعة للتفاوت في الدخل والتوسع الحضري، والافتقار إلى موارد العدالة الجنائية، والحروب والنزاعات الأهلية. وتقتزح خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات (٢٠١٣-٢٠١٧)، التي اعتمدت في الدورة الخامسة لمؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات، اتباع نهج متوازن ومتكامل إزاء مكافحة المخدرات يستند إلى الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات. وتوجد خطة العمل أوجه تآزر مع المبادرات القائمة لمفوضية الاتحاد الأفريقي التي تتصدى للجريمة المنظمة، مثل استراتيجية المجلس الاستشاري المعني بالفساد التابع للاتحاد الأفريقي للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، وخطة عمل واغادوغو لعام ٢٠٠٦، والاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام ٢٠٥٠، واستراتيجية الاتحاد الأفريقي للحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وخطة عمل الجزائر المتعلقة

٣٣ - واختتم قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يؤيد الدور المحوري للأمم المتحدة في وضع التدابير اللازمة لمكافحة الجريمة الدولية بجميع أشكالها. وسيواصل الاعتراض من حيث المبدأ على استخدام عقوبة الإعدام، في جرائم من بينها الجرائم المتصلة بالمخدرات.

٣٤ - السيد سايتو (اليابان): قال إن بلده عزز تصديه للجرائم الجنسية عن طريق توسيع تعريف الاغتصاب في القانون الجنائي، وزيادة العقوبات الدنيا، وإلغاء الأحكام التي تقتضي تقديم شكوى رسمية للمضي قدماً في إجراءات المقاضاة.

٣٥ - وأضاف قائلاً إن اليابان صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وفي عام ٢٠٢٠، سيستضيف البلد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة في إطار موضوع "النهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون: نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠".

٣٦ - وأكد أن الاتجار بالأشخاص من أكثر المسائل إلحاحاً أمام المجتمع الدولي. وترحب اليابان بالاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص الذي عقد مؤخراً. وكما أبرز قرار مجلس الأمن ٢٣٣١ (٢٠١٦)، فإن الجماعات الإرهابية ضالعة في الاتجار بالبشر من أجل جمع الأموال وتجنيد الأعضاء. والمجتمع الدولي مسؤول مسؤولية جماعية عن القضاء على هذا التهديد.

٣٧ - السيد أبو العطا (مصر): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن المجموعة تواصل العمل على خفض مستويات الجريمة، وحققت تقدماً في اتباع نهج إقليمية فيما يتعلق بالعدالة الجنائية الدولية وتطبيق الاتفاقيات الإقليمية والدولية. ولقد أظهرت الدول الأفريقية عزمها في تسوية النزاعات داخل حدودها، وهي تواصل تحسين مقاييس مرجعية هامة للحكم الرشيد وسيادة القانون والنظام المؤسسي. وترى دول أفريقية كثيرة أن من الصعب عليها أن تتعامل بفعالية مع الجريمة بسبب حدودها الشاسعة التي يسهل اختراقها، وسواحلها، ومطاراتها غير الخاضعة لأنظمة جيدة، وضعف البنى التحتية للحكم فيها، ومحدودية قدرتها على إنفاذ القانون.

٣٨ - وأردف قائلاً إن اعتماد الاتحاد الأفريقي خطة عمل واغادوغو لمكافحة الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال، وإطار سياسة الهجرة في أفريقيا، فضلاً عن إطلاق حملة مبادرة مفوضية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الاتجار بالبشر، وآلية الاتحاد الأفريقي

المخدرات والطلب عليها، وقد اعتمدت استراتيجية شاملة لمنع إحقاق الضرر في معالجة المسائل المتصلة بالقانون والنظام والمشاكل الاجتماعية وأثر المخدرات على الصحة العامة. وقد أسفر هذا النهج عن انخفاض مطرد لعدد متعاطي المخدرات. وأوضح أن هذا العدد قد انخفض بنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠١٦، مقارنة بعام ٢٠١٥، ويقلُّ عدد متعاطي المخدرات حالياً عن ٠,١ في المائة من السكان. ومع ذلك، فإن الشباب دون سن الثلاثين شكلوا ثلثي المتعاطين الجدد في عام ٢٠١٦.

٤٥ - وأضاف قائلاً إن معالجة مشكلة عالمية تتطلب بذل جهد عالمي. وذكر أن سنغافورة تؤيد من هذا المنطلق بشدة محورية الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات التي تُعدُّ بمثابة حجر زاوية في السياسة العالمية المتعلقة بالمخدرات. وأفاد أنه قد تم التوصل، في الدورة الاستثنائية التي عقدتها الجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، إلى توافق في الآراء بشأن توصيات عملية لكي تسترشد بها جميع البلدان في مكافحة مشكلة المخدرات. وشدّد على ضرورة أن تسعى جميع البلدان جاهدة من أجل تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية.

٤٦ - ومضى يقول إن سنغافورة أطلقت، على الصعيد الوطني، في عام ٢٠١٦، خطة عملها الوطنية لمكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني التي حدّدت أربعة مبادئ رئيسية، هي تثقيف الجمهور بشأن البقاء في أمان في الفضاء الإلكتروني، وتعزيز القدرة على مكافحة الجريمة الإلكترونية، وتعزيز التشريعات، وتكثيف الشراكات الدولية. وعلى الصعيد الإقليمي، تُعتبر سنغافورة، بوصفها الراعي الرائد الطوعي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في مجال جرائم الفضاء الإلكتروني، مسؤولة عن تيسير مبادرات رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني، بما في ذلك حلقات العمل المتعلقة بجرائم الفضاء الإلكتروني التي تنظمها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بالإضافة إلى جمهورية كوريا والصين واليابان. وعلى الصعيد الدولي، أقامت سنغافورة شراكة مع الإنترنتبول عن طريق المجمع العالمي للابتكار التابع للإنترنتبول من أجل العمل بشأن التعاون التنفيذي وبناء القدرات لمساعدة البلدان على مواجهة تحديات جرائم الفضاء الإلكتروني التي تزداد تطورا على نحو متزايد. وأوضح أن سنغافورة تشارك بنشاط في العمليات الدولية، وقد انضمت إلى اتفاقيات الأمم

ممنوع ومكافحة الإرهاب في أفريقيا، ومع فرقة العمل في مجال التنفيذ العالمي والفعال لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وعلى الرغم من التعاون الوطني والدولي لدعم تنفيذ خطة العمل في السنوات الأخيرة، فإن إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها وتعاطيها يشكل تحدياً متنامياً. ومن خلال التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وضعت الدول الأعضاء أو هي بصدد وضع برامج وطنية لمكافحة الاتجار بالمخدرات وتعاطي المخدرات وما يرتبط بها من جريمة منظمة عبر وطنية. ولقد دعمت القارة موقفاً مشتركاً بشأن هذه المسألة خلال الدورة الاستثنائية.

٤١ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، عقد رؤساء الأجهزة الوطنية المختصة بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات اجتماعهم السابع والعشرين في مصر، الذي اعتمدت فيه توصيات بشأن مكافحة غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة؛ وتعزيز تنسيق البرامج الإقليمية في مجال الاتصالات بين أجهزة إنفاذ قوانين المخدرات؛ وتنظيم الاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة، بما فيها القات والترامادول؛ وتنسيق تدابير إنفاذ القانون. وستُقدّم التوصيات إلى لجنة المخدرات خلال دورتها الحادية والستين.

٤٢ - وقال إن المجموعة الأفريقية تؤكد مجدداً تأييدها لتمديد الإعلان السياسي وخطة العمل بعد عام ٢٠١٩. والإعلان السياسي والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية يُكَمِّل كل منهما الآخر من خلال إدماج الالتزامات الواردة في الاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بالمخدرات.

٤٣ - واختتم قائلاً إن المجموعة تسلّط الضوء على الحاجة الماسة إلى التصدي للتحديات الخطيرة التي يفرضها تزايد الصلات القائمة بين الاتجار بالمخدرات والفساد والأشكال الأخرى من الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص، والاتجار بالأسلحة النارية، وجرائم الفضاء الإلكتروني، والإرهاب، وغسل الأموال، وتدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز عزمه على التصدي لتلك التحديات باعتماد ممارسات مناسبة ومستدامة.

٤٤ - السيد لي هوان تينغ (سنغافورة): قال إن سنغافورة، بالنظر إلى قربها الشديد من المثلث الذهبي وكونها مركزاً رئيسياً للنقل، تقف في طليعة البلدان التي تسعى إلى مكافحة المخدرات باعتبارها بلد عبور وبلد مقصد في آن واحد، ولذلك فهي تؤمن بإقامة مجتمع خال من المخدرات، لا مجتمع متساهل معها. وأفاد بأن سنغافورة قد اعتمدت نهجاً شاملاً ومتوازناً ومستداماً وصارماً في معالجة عرض

أهداف التنمية المستدامة، أن تكون لها ولايات أوضح وأن تعمل معا على نحو أوثق. وأوضح أنه في حين فشلت خطط عديدة لمنع الجريمة في الماضي أو كانت تؤدي إلى نتائج عكسية، فإن الرؤية الجديدة التي قدمتها الدورة الاستثنائية وخطة عام ٢٠٣٠ هي أفضل خيار لتحقيق مجتمعات يسودها السلام والعدل ويجد فيها الجميع متسعا لهم.

٥٢ - وأضاف أن المكسيك ستقوم، لدى اعتماد القرار السنوي الجامع بشأن السياسات المتعلقة بالمخدرات، بلفت الانتباه إلى التقدم المحرز في تنفيذ الوثيقة الختامية؛ والتأكيد على الصلة القائمة بين الدورة الاستثنائية وخطة عام ٢٠٣٠؛ وتعزيز التركيز على المسائل الجنسانية وحقوق الإنسان؛ والدعوة إلى تعزيز قياس وجمع المعلومات المتعلقة بالإحصاءات المتصلة بالمخدرات؛ ودعم المبادرات المشتركة التي تتقدم بها اللجنة الإحصائية ومنظمة الصحة العالمية ولجنة المخدرات؛ والدعوة إلى تعزيز الروابط مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات الإقليمية.

٥٣ - ومضى يقول إنه جرى تعديل نظام العدالة الجنائية في المكسيك من أجل تعميم مراعاة حقوق الإنسان فيه ومبدأ تغليب مصلحة الفرد. ومع ذلك، يلزم اتخاذ مبادرات متعددة الأطراف لمكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة والاتجار بالأسلحة النارية وضمان التنسيق الفعال والكفء للجهود التي تبذلها الهيئات الدولية والإقليمية. وذكر أن المكسيك ستقوم، تحقيقا لهذه الغاية، بتنظيم مؤتمر دولي في أوائل عام ٢٠١٨ يشترك فيه مديرو الهيئات الحكومية المسؤولة عن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعبر عن رأي مفاده أن المجتمع الدولي قد أحقق في معالجة المشاكل المرتبطة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بالجدية اللازمة.

٥٤ - السيد ميزا - كوادرا (بيرو): قال إن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والجرائم المرتبطة بها يمثل أولوية لبيرو. وأوضح أنه على الرغم من ضرورة النظر في كل قضية من حيث أسسها الموضوعية، فإن هناك مزايا لوضع استراتيجيات شاملة مشتركة فيما يتعلق ببعض الأنشطة الإجرامية التي تعوق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. واعتبر أنه ينبغي أن يأخذ أي نهج من هذا القبيل في الاعتبار الصكوك الدولية ذات الصلة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمخدرات؛ وأن يركز على الحيلولة دون وقوع أدوات تكنولوجيا المعلومات في أيدي المجرمين؛ وأن يعزز آليات

المتحدة الرئيسية بشأن الجريمة عبر الوطنية، وهي تعكف باستمرار على توثيق تعاونها مع وكالات إنفاذ القانون الدولية.

٤٧ - السيدة عبد القوي (مصر): قالت إن التعاون الدولي مهم من أجل قطع الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، مثل غسل الأموال والاتجار بالأشخاص والأسلحة والمخدرات، بالإضافة إلى الظواهر الجديدة مثل الاتجار بالممتلكات الثقافية. وقد اتخذت حكومة بلدها عددا من الإجراءات في سبيل حماية تراثها الثقافي، منها استحداث عقوبات أكثر صرامة لمعاقبة تهريب القطع الأثرية الثقافية.

٤٨ - وأضافت قائلة إن مصر أطلقت استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر شاركت في إعدادها هيئات الدولة المعنية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة. وفي عام ٢٠١٦، أصدرت قانونا لمكافحة الهجرة غير القانونية وتهريب المهاجرين يفرض عقوبات رادعة على الجناة. وعلاوة على ذلك، فقد انضمت مصر إلى حملة "رفع وعي المهاجرين" (Aware Migrant) التي تقودها إيطاليا والمنظمة الدولية للهجرة والتي تسعى إلى رفع الوعي في صفوف المهاجرين الأفارقة بالممارسات الاستغلالية التي تمارسها عصابات تهريب المهاجرين.

٤٩ - وأردفت قائلة إن مصر تؤمن بأنه يجب وضع تصور واضح لمرحلة ما بعد الانتهاء من العمل بالإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية في عام ٢٠١٩، خاصة في ضوء عدم الانتهاء من تحقيق الأهداف المدرجة فيه. وذكرت أن مصر تعرب عن تأييدها من هذا المنطلق لتمديد الإعلان السياسي وخطة العمل لتجنب حدوث فراغ في منظومة مواجهة مشكلة المخدرات العالمية.

٥٠ - وأكدت أنه من المهم مواصلة الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وتعزيزها لتقديم الدعم الفني إلى الدول. واختتمت بالقول إنه ينبغي أن تكون مصادر تمويل المكتب متنوعة، وإن مصر تدعو، من هذا المنطلق، الدول المانحة إلى توفير تمويل عام غير مخصص لأنشطة أو برامج بعينها.

٥١ - السيد سانديوال منديوليا (المكسيك): قال إن الدورة الاستثنائية لعام ٢٠١٦ كانت لحظة فارقة في السياسة الدولية للمخدرات وإن الوثيقة الختامية تعكس رؤية متوازنة ومتجددة تشارك فيها جميع هيئات الأمم المتحدة. ورأى أنه سيتعين على هذه الهيئات، في سياق الجهود المبذولة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة وتعزيز تحقيق

إعادة إدماج المجرمين في المجتمع. وعلاوة على ذلك، فقد انضم العراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام ٢٠٠٧ وإلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في عام ٢٠٠٩.

٥٨ - ومضت تقول إن العراق يود أن يشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة. وأشارت إلى أن العراق يرحب بقرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧) ويعتبره انتصاراً للإنسانية ولضحايا الإرهاب من العراقيين. واختتمت كلامها بالإعراب عن تقدير العراق للجهود التي يبذلها كل من لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، اللذان وفرا الدعم التقني وبناء القدرات للمسؤولين العراقيين ووكالات إنفاذ القانون العراقية.

٥٩ - السيد الجبر (المملكة العربية السعودية): قال إن الجريمة تعرقل عملية التنمية وتقوّض سيادة القانون. وشدّد على ضرورة إرساء نظم للعدالة الجنائية على أسس راسخة لمواجهة التحديات الناتجة عن التحولات في البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتي تسببت في زيادة الجرائم عبر الوطنية. وقال إن وفد بلده يرى أن هناك حاجة إلى وضع بيانات موثوقة بشأن الجريمة وآلية للرصد تمكّن الدول الأعضاء من تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦٠ - وأضاف قائلاً إن المملكة العربية السعودية قد أنشأت منظومة من المحاكم المتخصصة، بما في ذلك المحاكم المدنية والتجارية والعمالية. وذكر أن المملكة العربية السعودية تسعى نحو عدالة ناجزة وشاملة باعتبارها ركناً من أركان العملية التنموية، وقد منحت النيابة العامة استقلالية تامة عن السلطة التنفيذية. وذكر أن حكومة بلده تؤكد على أهمية تبادل الخبرات في كيفية التعامل مع السجناء، وقد وفرت لهم الخدمات من أجل إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. وأفاد بأن مركز محمد بن نايف للمناصرة وضع نجحاً حوارياً فيما يتعلق بإعادة التأهيل يهدف إلى تعزيز الاعتدال واجتثاث التطرف ومنع انتشار الأفكار المنحرفة. وذكر أن المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف (اعتدال)، الذي أنشئ في الرياض في أيار/مايو ٢٠١٧، يجارب التطرف في وسائط الإعلام وعلى شبكة الإنترنت ويساهم في تعزيز قيم التعايش والتسامح.

٦١ - وأفاد بأن المملكة العربية السعودية، انطلاقاً من عقيدتها الإسلامية التي تحرم جميع المواد التي تعرض حياة الإنسان للخطر، تسجّر كل الإمكانيات والطاقات لمكافحة استعمال المخدرات غير المشروعة. ويتوجب تطبيق أشد العقوبات على مرتكبي جريمة ترويج المخدرات

تبادل المعلومات والتعاون على الصعيد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف؛ وأن يستفيد من الدعم الذي توفره هيئات الأمم المتحدة، وخاصة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وذكر أن الاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بالمخدرات ولجنة المخدرات تؤديان دوراً أساسياً في تحقيق الأهداف المحددة في الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩.

٥٥ - ومضى يقول إن بيرو قد وضعت للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات شاملة متعددة التخصصات ومستدامة ومتوازنة. وذكر أن حكومة بلده قامت، سعياً منها لتخفيض العرض في مجال البيع القانوني لورقة الكوكا للأغراض التقليدية والصناعية ولتحسين الرقابة عليه، بتعزيز قدرة قواتها الاستخباراتية المعنية بمكافحة المخدرات على تفكيك المنظمات الإجرامية ومراقبة الاتجار بالمخدرات والعوامل الكيميائية وغسل الأموال والجرائم المرتبطة بذلك. وأوضح أن نموذج التنمية المستدامة في بيرو يركز على إيجاد بدائل اجتماعية واقتصادية للسكان الذين يزرعون الكوكا، مع إيلاء الاعتبار الواجب، في نفس الوقت، لاستخدام الأراضي والتفاعل بين الثقافات وحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية. وأفاد أن بيرو تعمل أيضاً مع منظمات المجتمع المدني للقيام بجمالات لمكافحة المخدرات ولتوفير خدمات في هذا المجال للأسر والمدارس والمجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد وسّعت برامج العلاج لفئات سكانية محددة، منهم الجانحون الأحداث والسجناء.

٥٦ - السيدة النُصيري (العراق): قالت إن العراق ملتزم بالتصدي للجريمة المنظمة بجميع أشكالها، بما في ذلك مكافحة الإرهاب والجماعات الإرهابية التي تستهدف سلام المدنيين وأمنهم، ولا سيما تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية). ويجب أن تتقيد التشريعات الرامية إلى القضاء على الإرهاب وقطع التمويل عن الجماعات الإرهابية بمبادئ حقوق الإنسان، وتحقيقاً لهذه الغاية، أصدر العراق القانون رقم ١٣ لعام ٢٠٠٥ بشأن مكافحة الإرهاب والقانون رقم ٢٨ لعام ٢٠١٢ لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

٥٧ - وأضافت قائلة إن العراق قد أنشأ هيئة للنزاهة تتبع للبرلمان، في إطار جهوده المبذولة لمكافحة الفساد. وأوضحت أن العراق قد تصدى للمشاكل الناجمة عن المخدرات غير المشروعة بإصدار القانون رقم ٥٠ لعام ٢٠١٧، الذي يوفر الرعاية الطبية لمنعاطي المخدرات ويعالج مسألة الاتجار بالمواد غير المشروعة. وأفادت بأن العراق أصدر قانون عفو عام في عام ٢٠١٦، في مبادرة منه لتعزيز التسامح وتيسير

تشريعات وتدابير وقائية فعالة لمعالجة ظاهرة المؤثرات النفسانية الجديدة، ارتفع إدراك المخاطر، وقد انخفضت مستويات التعاطي. وعلى النقيض من ذلك، يمثل الإدراك المنخفض جدا للمخاطر عاملا رئيسيا في زيادة استخدام القنب في البلد. ولذلك تعمل الحكومة على وضع إصلاحات جديدة لإلغاء تجريم تعاطي القنب لمرتكبي الجرائم لأول مرة، الذين سيدفعون عوضا عن ذلك غرامة يمكن استخدامها لتمويل العلاج والمبادرات والتثقيف في مجال المخدرات.

٦٦ - وتابع قائلاً إن خدمات العلاج قد صُممت لتلبية الاحتياجات المتنوعة، بما في ذلك احتياجات النساء والشباب والمرضى ذوي الاعتلال المشترك والمحكومين السابقين. ولا بد من التركيز على إعادة التأهيل من أجل إعادة الإدماج في المجتمع. وبالتالي، وُقِر للمرضى في مراكز العلاج، بما في ذلك مراكز الوقاية الثانوية للعلاج البديل للمواد الأفيونية المفعول، دورات مهنية، وسبل للمساعدة في كتابة السيرة الذاتية والتحضير لإجراء مقابلات التوظيف، ومعلومات عن أرباب العمل المرعفين للأشخاص المعاد تأهيلهم.

٦٧ - السيد استرادا ماير (البرازيل): قال إن الجرائم تُرتكب دون أي مراعاة للحدود في عالم يزداد ترابطا وتداخلا، ويجب على المجتمع الدولي أن يجد السبل الكفيلة بتحسين استجابته لهذا التحدي. وبغية مكافحة جميع أشكال الجريمة عبر الوطنية على نحو يتسم بالكفاءة، يجب معالجة أسبابها الكامنة. وينبغي أن تتضمن الاستراتيجيات الفعالة لمكافحة الجريمة سياسات وقائية بوصفها عناصر أساسية. وأشار إلى أن البرازيل تؤكد من جديد التزامها بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، مما يساعد على تعزيز أوجه التآزر بين الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الجريمة. وبغية تعزيز الاتساق والانسجام في سياسات منع الجريمة في منظومة الأمم المتحدة، لا بد من إدماج الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء في الآونة الأخيرة، مثل الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، في القرارات ذات الصلة التي تتخذها اللجنة.

٦٨ - وأضاف قائلاً إن البرازيل أقرت قانونا لمكافحة الجريمة المنظمة في عام ٢٠١٣ وقانونا لمكافحة الاتجار بالأشخاص في عام ٢٠١٦. ولقد أقرّ الكونغرس مؤخرا قانونا جديدا بشأن الهجرة من شأنه إنشاء قنوات واضحة للهجرة النظامية والمنظمة، وهي أكثر الأدوات فعالية لمنع تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص. ومن الأولويات الأخرى التي تحتل موقع الصدارة بالنسبة للبرازيل منع

وتهريبها. ولقد اتخذت المملكة العربية السعودية خطوات استباقية ولجأت إلى التعاون الدولي لكفالة عدم دخول المخدرات إلى البلد.

٦٢ - السيدة ميهيا بيليز (كولومبيا): قالت إن كولومبيا تتمتع بالسلطة الأخلاقية بما يحوّلها إعلان أن العالم أخفق في كفاحه الذي دام عقودا للقضاء على الاتجار بالمخدرات. ومن المقرر أن ينتهي في عام ٢٠١٩ الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩، وقد ثبت أن أهدافه المتمثلة في تحقيق عالم خال من تعاطي المخدرات غير قابلة للتحقيق. ومن ثم ينبغي للأطراف أن تقبل أن مفهوم شن حرب على المخدرات قد فشل وأن على الدول الأعضاء أن تكف عن السعي إلى تحقيق نفس الأهداف المنصوص عليها في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١.

٦٣ - وأضافت قائلة إنه ينبغي اعتبار الاجتماع الوزاري المقبل الذي سيعقد في فيينا عام ٢٠١٧ بداية جديدة. وأوضحت أن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة تشكل نقطة انطلاق جيدة لوضع سياسات جديدة تركز على الأفراد وحرّياتهم وحقوقهم، مع تحقيق الهدف النهائي نفسه الوارد في الاتفاقيات الرئيسية الثلاث لمراقبة المخدرات، ألا وهو الحفاظ على الصحة والرفاه. وفي إطار البحث عن حلول ذكية، من الأهمية بمكان أن تعزز الأمم المتحدة المناقشة المفتوحة وأن تبحث في جميع الخيارات من أجل حلّ المسائل الخطيرة الناجمة عن السياسات المتعلقة بالمخدرات ومراقبة المخدرات.

٦٤ - السيد يسود (إسرائيل): قال إن الهدف من السياسات والبرامج المتعلقة بالمخدرات في إسرائيل هو الحفاظ على سلامة الشباب وتعزيز نمط عيش صحي خال من المخدرات. وأفاد بأن إسرائيل تقدم برامج للتعليم النظامي وغير النظامي والتدريب في مجال اتخاذ خيارات حياتية تتسم بالذكاء، وتقوم بتدخلات عند الضرورة. وقد طوّرت خدمات فريدة للعلاج والتعافي مصمّمة خصيصا للشباب. ولقد أدمج الآباء والأمهات والبالغون المقرّبون في هذه الأنشطة، وشكّلت وحدات خاصة من المتطوعين من الآباء والأمهات الذين يساعدون الشباب على التعامل مع السلوك المحفوف بالمخاطر.

٦٥ - وأضاف قائلاً إن إسرائيل تعمل على مكافحة تعاطي المخدرات من خلال اتباع نهج شامل ومتوازن، امتثالا للاتفاقيات الدولية الثلاث وفي إطار من الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. ويعتبر إدماج حقوق الإنسان في مكافحة المخدرات أمرا حتميا لنجاحها. ولذلك يُستعان في نظام العدالة الجنائية الإسرائيلي ببدائل للسجن، مثل برامج العلاج أو الخدمة العامة أو الغرامات. ويفضل اعتماد

جرائم تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، بما في ذلك عن طريق محاسبة المجرمين أينما كان مكان إقامتهم.

٧٢ - وتابع قائلاً إن انخفاض معدل الجريمة في إريتريا يمكن أن يعزى إلى القواعد العرفية الغنية السائدة في المجتمع الإريتري التي يُنبذ بموجبها فعليا أيُّ شكل من أشكال السلوك الإجرامي، وإلى استراتيجيات الحكومة الرامية إلى الحد من التعرض للجريمة والإيذاء. وفي العقد الماضي، تَوَاصَلَ خَفْضُ معدلات الجريمة. ويرجع النجاح المتواضع الذي حققته إريتريا في مجال منع الجريمة إلى استراتيجيتها الإنمائية الوطنية، واستراتيجية الدعوة المتبعة فيها التي تهدف إلى غرس ثقافة النزاهة والخدمة المدنية والمساواة والتسامح، ونظامها القانوني الذي يتيح زيادة مشاركة المجتمعات المحلية في العملية القضائية. ولا بد من الإشادة بدور إريتريا في مكافحة الجرائم عبر الوطنية المتمثلة في الاتجار بالأشخاص والإرهاب وتهريب المهاجرين. وتواصل إريتريا، بالتعاون مع شركائها، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تعزيز قدرتها الوطنية على مكافحة الجرائم الحالية والناشئة.

٧٣ - السيد **بيكراماراتشي** (سري لانكا): قال إن سري لانكا صدّقت على الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ بصيغتها المعدّلة بالبروتوكول المعدّل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة التي تشكل حجر الزاوية في النظام الدولي لمراقبة المخدرات، وقامت بتنفيذ هذه الصكوك. ويعتبر المجلس الوطني لمكافحة العقاقير الخطرة المؤسسة الحكومية الرائدة التي تهدف إلى القضاء على خطر المخدرات في البلد. وتتعاون سري لانكا تعاوناً وثيقاً مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية والأوساط العلمية من أجل المساهمة في التقييم العلمي للسياسات المتعلقة بالحد من عرض المخدرات والطلب عليها، وأسواق المخدرات، والجريمة المتصلة بالمخدرات. وتواصل سري لانكا تنفيذ التوصيات العملية الصادرة عن لجنة المخدرات.

٧٤ - وأضاف قائلاً إن سري لانكا، بوصفها مركز عبور للاتجار بالمخدرات، قد شدّدت تدابير مراقبتها ووسّعت نطاق دوريات قواتها البحرية في عرض البحر. واعتمدت الحكومة أيضاً أنظمة لمنع ومكافحة غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة الناشئة عن

الفساد ومكافحته، وتشهد التحقيقات مع شخصيات بارزة وإدانتها في السنوات الأخيرة على التزامها الحقيقي بمعالجة هذه المسألة.

٦٩ - ومضى يقول إن البرازيل تؤكد من جديد التزامها بمتابعة وتنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية. وتشكل قواعد حقوق الإنسان ومعاييرها عنصراً لا غنى عنه في الإطار القانوني الدولي لإعداد السياسات المتعلقة بالمخدرات وتنفيذها. وأشار إلى أن الحق في الحياة، بما في ذلك حظر الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، والحق في الصحة، هما حقان من حقوق الإنسان العديدة التي كثيراً ما تنتهكها السياسات المتعلقة بالمخدرات. وينبغي أن تستمر الجهود الرامية إلى زيادة إدماج اعتبارات حقوق الإنسان في التصدي العالمي لمشكلة المخدرات العالمية. ويجب إدراج هذه العناصر في المناقشات التي ستمهّد الطريق لإجراء الاستعراض المقبل، في عام ٢٠١٩، للإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩.

٧٠ - السيد **إدريس** (إريتريا): قال إن إريتريا، في ضوء التهديد الذي تشكله الجريمة عبر الوطنية في المنطقة، ترحّب ببدء البرنامج الإقليمي لشرق أفريقيا للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأشار إلى أن إريتريا ملتزمة بالاضطلاع بدورها في مكافحة الجريمة عبر الوطنية وتعزيز سيادة القانون في المنطقة. ويمكن لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها أن تؤدي دوراً حيوياً في تيسير التعاون الإقليمي والدولي من خلال تبادل الممارسات السليمة والمعلومات وتوفير المساعدة القانونية المتبادلة والدعم التقني.

٧١ - وأضاف قائلاً إن الكثير من سكان المنطقة، ولا سيما الشباب، ما زالوا يقعون ضحايا للاتجار بالبشر أثناء محاولاتهم الهجرة إلى أوروبا والخليج. وما برحت حكومة بلده تدعو منذ سنوات إلى إنشاء هيئة دولية مستقلة للتحقيق في الاتجار بالبشر في القرن الأفريقي بهدف تقديم مرتكبيه إلى العدالة وقد أعربت عن التزامها بالتعاون وتقديم المعلومات إلى هذه الهيئة. ومع ذلك، لم تجد طلباتها المتكررة الموجهة إلى الأمين العام ومجلس الأمن للشروع في هذا التحقيق آذاناً صاغية. ويتعين بذل المزيد من الجهود الدولية لضمان ألا تمر حالة من حالات الاتجار بالبشر دون محاكمة. ويجب أن يتضمن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية تأكيداً على الحاجة إلى مزيد من التعاون بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد من أجل القضاء على

العابر إلى أسواق أوروبا وجميع أنحاء العالم، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة، وحدود البلد الشاسعة وقليلة السكان والسهولة الاختراق، والتجارة غير المشروعة بالمواد الحيوانية التي يجري صيدها على نحو غير مشروع، وعدم كفاية القدرات في مجال أمن الحدود وعدم كفاية نظم تحديد الهوية.

٧٨ - وتابعت قائلة إن كينيا قامت، في إطار الجهود الرامية إلى تنسيق وتنفيذ استراتيجيتها وسياستها لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومراقبة المخدرات، بتنقيح قانون (مكافحة) المخدرات والمؤثرات العقلية، والاستثمار في الآليات الإقليمية لوقف انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإنشاء آليات للتعاون مع الوكالات الأجنبية لتبادل المعلومات والتحقيق في أنشطة غسل الأموال المشتبه فيها. واعتمدت كينيا أيضا قانون منع الجريمة المنظمة وقانون عائدات الجريمة ومكافحة غسل الأموال وقانون مكافحة الفساد الاتجار بالأشخاص وقانون حماية الضحايا وقانون مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية وقانون مكافحة الرشوة لعام ٢٠١٦، وقانون الحصول على المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، عززت الحكومة الآليات الرئيسية لدعم التعاون الدولي من خلال المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين ونقل السجناء ونقل العائدات في المسائل الجنائية والتعاون لأغراض مصادرة العائدات الإجرامية واسترداد الأصول تمشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٧٩ - واحتتمت بالقول إن كينيا تدعو جميع الدول الأعضاء، في إطار الكفاح الجماعي ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية، إلى الامتثال لجميع المعايير الدولية المتفق عليها بصورة متبادلة، ومساعدة بعضها بعضا في بناء القدرة على التعاون الدولي في إطار النظم القضائية الجنائية الوطنية، وتعزيز التعاون والمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتوسيع نطاق التعاون في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية والبيانات والتدريب والتكنولوجيا دون المساس بالقدرات الوطنية.

٨٠ - السيدة **موخاميتز يانوف** (الاتحاد الروسي): قالت إن الاتحاد الروسي ما فتى يؤيد الدور المركزي للأمم المتحدة في تنسيق الجهود الرامية إلى مكافحة التحديات والتهديدات الإجرامية، على أساس نهج شامل ومتوازن، وفي امتثال صارم لقواعد القانون الدولي ومبادئه. وأضافت قائلة إن بلدها يدعو إلى إضفاء المزيد من الطابع العالمي على اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحق بها واتفاقية مكافحة الفساد وتنفيذها تنفيذا فعالا. واعتبرت أن إطلاق آلية لاستعراض تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحق بها عمل مهم، ومن

الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من جرائم. وفي عام ٢٠١٧، كانت سري لانكا تتعاون تعاوننا وثيقا مع المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك بشأن الأنشطة المضطرب بها في إطار البرنامج العالمي لمكافحة الجريمة البحرية والبرنامج العالمي لمراقبة الحاويات. وتشارك سري لانكا أيضا بنشاط في متابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية.

٧٥ - ومضى يقول إن تعاطي المخدرات، بوصفه مسألة شاملة لعدة قطاعات في أهداف التنمية المستدامة، لا يزال من أهم المسائل التي تلزم معالجتها في سياق خطة عام ٢٠٣٠. وتسعى سري لانكا سعيا حثيثا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي بفعالية لمشكلة المخدرات العالمية. وأفاد بأنها تعترم الوقاية من تعاطي تلك المواد والعلاج منه ومنع ومكافحة زراعتها وإنتاجها وصنعها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وتؤكد من جديد التزامها الثابت برفض العرض والطلب. واختتم قائلة إن سري لانكا تكفل جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومبدأ المساواة في الحقوق عند التعامل مع تعاطي المخدرات.

٧٦ - السيدة **موانغي** (كينيا): قالت إن حكومة بلدها تؤكد من جديد التزامها بتنفيذ أحكام الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات والتوصيات الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية. وأشارت إلى أن كينيا عضو في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وتعلق أهمية كبيرة على التعاون الإقليمي والدولي. وتتضمن خطط عملها الوطنية أطر السياسات والاستراتيجيات الإقليمية المتعلقة بمنع الجريمة المنظمة عبر الوطنية وكشفها والتحقيق فيها والقضاء عليها. وأفادت بأن كينيا تشارك بنشاط في تقييم خطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مما يعزز إلى حد بعيد المعارف التجريبية بشأن أوجه الضعف والتهديدات في المنطقة.

٧٧ - وأضافت قائلة إن الحكومة تواصل الاستثمار بقوة لضمان تصدي نظام العدالة الجنائية على نحو كاف لجميع أشكال الجريمة المنظمة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة والاستثمارات الكبيرة في مجال مكافحة الإرهاب وشبكات الجريمة المنظمة، لا تزال كينيا تواجه تحديات أمنية خطيرة ناجمة عن التطرف العنيف والتهديد المستمر الذي تشكله حركة الشباب. وتشمل التحديات الهائلة الأخرى انتشار المخدرات غير المشروعة التي تدخل المنطقة من أجل الشحن

٨٣ - وأعربت عن قلق الاتحاد الروسي إزاء خطر المخدرات النابع من أفغانستان، والذي ما زال يهدّد السلم والاستقرار الدوليين. وأضافت قائلة إن الوضع يزداد تفاقماً بسبب تزايد الصلات بين الجماعات الإجرامية والمنظمات الإرهابية، بسبب منها إنشاء قنوات مشتركة لغسل عائدات الجريمة. وأكدت على ضرورة أن تقوم وكالات الأمم المتحدة برصد وتحليل مشكلة المخدرات في أفغانستان، مع الأخذ في الاعتبار الزيادة في زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة في عام ٢٠١٦ وما أعقب ذلك من زيادة في الإنتاج غير المشروع للمواد الأفيونية.

٨٤ - وقالت إن عملية مكافحة غسل العائدات المتأتية من تجارة المخدرات، تحمل اسم "عملية القناة"، نُفذت في بيلاروس عام ٢٠١٧، في إطار آلية متعددة الأطراف تابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، الأمر الذي أدى ليس فقط إلى انخفاض كبير في معدل الجريمة الإجمالي، ولكن أيضاً إلى قمع أنشطة عدد من الجماعات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية. وتابعت قائلة إن مؤتمراً دولياً كبيراً بعنوان "برلمانيون ضد المخدرات" عُقد في موسكو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بهدف بذل المزيد من الجهود المتضافرة لإيجاد حل مناسب للتهديد العالمي للمخدرات.

٨٥ - السيدة **أوهري** (ليختنشتاين): قالت إن الاتجار بالبشر والرق المعاصر يُعدّان من بين أكبر فضائح حقوق الإنسان في العصر الحديث، ويشكلان عقبة أمام تحقيق التنمية المستدامة. واعتبرت أن للأمم المتحدة باعاً طويلاً في مكافحة هذه الجرائم. وذكرت أن بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، يوفر إطاراً قانونياً متيناً للتعاون في مجال إنفاذ القانون. وأضافت قائلة إن ليختنشتاين تدعو إلى التصديق العالمي على تلك الاتفاقية.

٨٦ - وقالت إن لإنفاذ القانون والعدالة الجنائية أهمية حاسمة في مكافحة الاتجار بالأشخاص. وإسهاماً في مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي، حدّدت حكومة بلدها مجالين رئيسيين تأمل أن تحدث فيهما فرقاً. فقد سعت أولاً إلى تعزيز المساءلة من خلال آليات العدالة الجنائية الدولية، ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية، وقامت، ثانياً، بنشر الخبرات الفنية للقطاع المالي للبلد في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أجل مكافحة الاتجار بالبشر.

٨٧ - واعتبرت أن الفساد يسمح للمتجرين بممارسة أنشطتهم والإفلات من الملاحقة القضائية، ويقوّض المؤسسات التي تحمي

الضروري أن تكون هذه الآلية ذات طبيعة حكومية دولية وغير مسيّسة، وأن تُموّل من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وأردفت قائلة إن حكومة بلدها تؤيد مواصلة تعزيز الأساس القانوني للتعاون الدولي في التصدي للتحديات والتهديدات الإجرامية، بما في ذلك وضع صكوك قانونية دولية جديدة، مع الأخذ في الاعتبار الأنواع الجديدة من الجريمة. واعتبرت في هذا الصدد أن مكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني واسترداد الأصول يمكن أن تكون من المواضيع المحتملة. وأشارت إلى أن الاتحاد الروسي يشعر بالقلق، مع أنه يؤكد من جديد دعمه الثابت لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لأن انخفاض التمويل المقدم من الميزانية العادية للأمم المتحدة يؤثر سلباً على بعض الأنشطة الرئيسية لهذا المكتب، بما في ذلك عمله العلمي والبحثي، ويعرب عن أمله في أن يتحسن الوضع.

٨١ - وقالت إن الاتحاد الروسي يؤيد تقليدياً تعزيز اتفاقية مكافحة الفساد، ويرى أنه ينبغي ألا تقوّض المحافل الأخرى المتعددة الأطراف آلية الأمم المتحدة هذه، بل يمكن أن تكون، حسب الاقتضاء، عنصراً مُكمّلاً قِيماً لها. وأكدت أنه من المهم الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد. ويجب اتباع المبادئ الأساسية للآلية بدقة لضمان أن تكون نتائج الاستعراضات موضوعية قدر الإمكان. ورأت أن الآلية أثبتت أنها أداة فعالة للتعاون الدولي ولا تتطلب أي تنقيح. واعتبرت أن من المهم أيضاً الحفاظ على النظام الدولي القائم لمراقبة المخدرات وتعزيزه استناداً إلى الاتفاقيات الدولية الثلاث لمكافحة الفساد والدور الرئيسي الذي تضطلع به لجنة المخدرات. وتابعت قائلة إن الاتحاد الروسي يؤيد الأنشطة التي تضطلع بها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، التي تكفل الرصد المناسب لتنفيذ تلك الصكوك.

٨٢ - وعبرت عن رأي مفاده أن استمرار المحاولات الرامية إلى تحويل مركز الثقل في السياسة العالمية المتعلقة بالمخدرات عن طريق تقليل الاهتمام المخصّص لجوانب إنفاذ القانون المتعلقة فيها تثير القلق. وقالت إن بلدها يدعو إلى اتباع نهج متوازن لحل مشكلة المخدرات العالمية، مع التشديد على ضرورة إيلاء اهتمام متكافئ لجميع جوانبها. وأوضحت أن بلدها يعلّق أهمية كبيرة على الوفاء الصادق من جانب جميع الدول بالتزاماتها السياسية في التنفيذ الفعال للإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩. واعتبرت أن التوصيات الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية لعام ٢٠١٦ تشكل أداة لتحقيق أهداف تلك الصكوك.

والبروتوكولات الملحق بها ينبغي أن يكون عنصرا أساسيا في كل برنامج من برامج منع الجريمة والعدالة الجنائية. وأوضح أنه قد تم التوصل إلى هذا الاستنتاج بالإجماع تقريبا في المناقشة الرفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٧، وأشير أيضا إلى ضرورة تجهيز الاتفاقية بألية استعراض مستدامة وفعالة. وأكد أنه ينبغي التوصل إلى تقييم مماثل لاتفاقية مكافحة الفساد.

٩٣ - وأضاف قائلا إن إيطاليا قد ساهمت بنشاط في التقدم الذي أحرز مؤخرا في الإطار القانوني الدولي، بما في ذلك عن طريق مكافحة الاتجار بالأشخاص، والدفاع عن مركز وحقوق النساء والفُصّر، مع إيلاء اهتمام خاص لضحايا الجريمة، بالاستناد إلى إعلان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، والتصدي باستمرار وعلى نحو متوازن لتعاطي المخدرات، وتحسين نظام العقوبات والسجون، وحماية التراث الثقافي ومكافحة الاتجار ذي الصلة، ومكافحة الفساد والجرائم المالية، والتصدي لإساءة استخدام شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي من جانب الجماعات الإجرامية والإرهابية، ودعم عمل السلطات المركزية والوكالات المتخصصة القائمة والجديدة من أجل التعاون القضائي في مكافحة الجريمة.

٩٤ - واحتتم بالقول إن إيطاليا تعترم، بغية إيجاد مجتمعات ومؤسسات شفافة وتحقيق خطة عام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، تقديم الدعم لنشر الثقافة القانونية، التي تتوجّه إلى الشباب على وجه الخصوص، وتحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء وإنشاء منظمات التكنولوجيا الفائقة لمساعدة جميع المواطنين على استخدام الوثائق القانونية على نحو فعال.

٩٥ - السيد رسولي (أفغانستان): قال إن السياسات والاستراتيجيات لا يمكن أن تتصدى للمزيج الجديد من الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات ما لم تُعالج العوامل المساهمة الكامنة والأسباب الجذرية. واعتبر أن تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والمخدرات غير المشروعة تتسم بالحدة بشكل خاص بالنسبة لأفغانستان. وأضاف قائلا إن زراعة الخشخاش وإدمان المخدرات ازدادت نتيجة للنزاعات التي طال أمدها في البلد، وإن الصلة بين انعدام الأمن وزراعة الخشخاش واضحة. وأوضح أن تعاطي المخدرات ينتشر في المناطق الريفية والحضرية، ويؤثر على النساء والرجال والشباب والأطفال.

المواطنين، كما أنه يعيق التمتع الكامل بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. ورأت أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي الصك العالمي الوحيد الملزم قانونا لمكافحة الفساد. واحتتمت بالقول إنه قد تبين في الملخص التنفيذي الذي يستعرض تنفيذ ليختنشتاين لتلك الاتفاقية الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٧ أن لدى البلد إطارا تنظيميا بعيد المدى لجميع أحكام الاتفاقية المتعلقة بالمنع.

٨٨ - استأنفت السيدة كاساش (هنغاريا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

٨٩ - السيد قاسم آغا (الجمهورية العربية السورية): قال إن بلده شهد على مدى السنوات الست الماضية أزمة طويلة تسعى فيها قوى عديدة لفرض سيطرتها على الشعب السوري من خلال الإرهاب. وأضاف أنه باتت حقيقة مسلما بما أنه لا يمكن للقرارات التي صدرت عن مجلس الأمن في مجال مكافحة الإرهاب أن تجد طريقا إلى التنفيذ إلا بالضغط على بعض البلدان ذات السطوة والمال التي تنتهج سياسات عمياء غير مكترثة بالآخرين. واعتبر أن تلك الحكومات تعتقد أن الجماعات الإرهابية هي العصا السحرية التي يمكن استخدامها لإعادة رسم حدود سوريا والعراق.

٩٠ - ومضى يقول إنه على الرغم من المعاناة الهائلة التي كابدها السوريون والتضحيات الجسام التي بذلها دفاعا عن بلدهم، فإن سوريا مصممة على اجتثاث الإرهاب من أراضيها. وذكر أن إسرائيل قدمت الأموال والذخيرة والسلاح ووسائل الاتصال إلى الجماعات الإرهابية، وقصفت مواقع للجيش السوري خدمة للمشروع الإرهابي الذي بدأ في عام ١٩٤٨ مع اغتيال الكونت فولك برنادوت على يد عصابة شتيرن.

٩١ - وقال إن نفس البلدان التي تدين الإرهاب في سوريا قد قصفت المدنيين. وأوضح أن ما يُسمّى بالتحالف الدولي، الذي تقوده الولايات المتحدة والذي أنشئ تحت عنوان مكافحة المنظمات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية، قد قتل من المدنيين الأبرياء أكثر من الإرهابيين، كما دمر البنى التحتية. واحتتمت بالقول إن الأمم المتحدة قد فشلت في أعمال ميثاقها وتطبيق مبادئ القانون الدولي، وقد حان الوقت للتفكير مليا في كيفية إصلاح المنظمة ومقاضاة كل حكومات الدول الأعضاء التي تورطت في سفك الدماء.

٩٢ - السيد كاردي (إيطاليا): قال إن من الواضح، في مواجهة التحديات الراهنة، أن التطبيق الكامل لاتفاقية الجريمة المنظمة

٩٩ - السيدة أماديو (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يضطلع بدور حاسم في مساعدة الحكومات على مكافحة آفة المخدرات غير المشروعة والفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولا تزال الولايات المتحدة تفخر بعضويتها في كل من لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، اللتين تضطلعان بأدوار قيادية في مجال وضع استجابات عالمية لهذه التهديدات، وتعتبر الجهة المانحة الرئيسية للمكتب.

١٠٠ - وأعربت عن قلق حكومة بلدها البالغ إزاء الزيادة التي شهدتها كل من زراعة الكوكا وإنتاج الكوكايين في نصف الكرة الأرضية الذي تقع فيه، وهو الأمر الذي لا يشكل خطرا على المجتمعات المحلية فحسب، بل يغذي أيضا الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد وغسل الأموال وجرائم الفضاء الإلكتروني. وعلى الصعيد العالمي، تهتم الولايات المتحدة بالعمل على تحقيق مستقبل يمكن فيه لجميع الأمم أن تنعم بالازدهار والأمان. وأضافت قائلة إن المجرمين لم يحترموا الحدود السياسية أو الاختصاصات القانونية، مما اضطر المدعين العامين والمحققين إلى البحث بصورة متزايدة خارج حدود بلدانهم للعثور على الأدلة والشهود والأصول المسروقة. ولحسن الحظ، ليست هناك حاجة إلى وضع معاهدات وصكوك جديدة للتصدي لتلك التهديدات؛ بل يجب على الحكومات بدلا من ذلك أن تتحلى بالإرادة السياسية اللازمة لاستخدام المعاهدات والصكوك القائمة.

١٠١ - وقالت إن حكومة بلدها وضعت مكافحة الجريمة عبر الوطنية في صدارة أولوياتها، وهي تعمل على تعزيز الجهود الرامية إلى تفكيك الجماعات الإجرامية واستخدام موارد الولايات المتحدة على نحو أكثر فعالية. وفي إطار هذه الجهود، هناك استجابة من جانب الحكومة بأكملها لأزمة صحية لم يسبق لها مثيل بسبب المؤثرات الأفيونية وما يتصل بها من مخدرات اصطناعية. وقد توفي، في عام ٢٠١٥، أكثر من ٥٢ ٠٠٠ شخص في الولايات المتحدة بسبب الجرعات الزائدة من المخدرات، وكانت معظم هذه الوفيات متصلة بالمؤثرات الأفيونية.

١٠٢ - وقالت إن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أشار في تقريره العالمي عن المخدرات لعام ٢٠١٧ إلى أن ما يُقدَّر بـ ٢٩,٥ مليون شخص في جميع أنحاء العالم يعانون من اضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات. وفي الواقع، قد يكون هذا العدد أعلى من ذلك، بالنظر إلى الاعتماد في التقرير على البيانات المبلغ عنها ذاتيا من جانب البلدان. ولذلك فإن الولايات المتحدة تستثمر في مكتب الأمم

وذكر أن عدد مدمني المخدرات قد قفز إلى ٣,٢ ملايين شخص، وفقا لدراسة استقصائية أجريت في عام ٢٠١٦، وهو ما يمثل نسبة مذهلة تبلغ ١٢ في المائة من السكان. وتابع قائلاً إن فرص الحصول على العلاج من تعاطي المخدرات محدودة، ولا يوجد حاليا في البلد سوى ١٠٩ مراكز مهيأة للعلاج من تعاطي المخدرات، وهو عدد لا يكفي لعلاج جميع المتضررين. وقال إن الحكومة تضع في صدارة أولوياتها مسألة مكافحة مشكلة المخدرات من خلال توجيهات سياساتية ملموسة. ففي عام ٢٠١٧، أزلت الحكومة ٧٥٠ هكتارا من حقول الخشخاش، بزيادة قدرها ٥٣ في المائة مقارنة بالعام السابق. وأشار إلى أنه قد أُلقي القبض، في عام ٢٠١٦، على ٢ ١٣٨ من تجار المخدرات، من بينهم رعايا أجنبية.

٩٦ - ومضى يقول إن الجهود الناجحة لخفض العرض في المناطق المنتجة للمخدرات قابلها جزئيا استمرار الطلب على المخدرات في جميع أنحاء العالم. واعتبر لذلك أن التصدي لمشكلة المخدرات العالمية يتطلب استجابة شاملة وموحدة، مع التركيز على التجارة والاتجار والإنتاج والاستهلاك. وأردف قائلاً إنه لا يمكن حماية الأجيال الحالية والمقبلة من خطر المخدرات إلا من خلال التعاون المشترك. واختتم بالقول إن أفغانستان لا تزال ملتزمة بقوة بمكافحة تلك الأمور، وقد اتخذت بالفعل خطوات رئيسية لتوسيع نطاق التعاون مع بلدان المنطقة وخارجها.

٩٧ - السيدة فام تي كيم آن (فيت نام): قالت إن بلدها، وبالنظر إلى الأثر الخطير للمخدرات وما يتصل بها من جرائم على الصحة البشرية والحياة الاجتماعية والتنمية، قد طبّق نهجا شاملا وجامعا من أجل إذكاء الوعي العام وحشد المشاركة في برامج مكافحة المخدرات ومنع الجريمة المتصلة بها. وأضافت قائلة إن حكومة بلدها تعمل على تعزيز منع الجريمة وإصلاح نظام العدالة الجنائية، وتدعم التحقيق في الجرائم المتصلة بالمخدرات وملاحقتها قضائيا، كما أنشأت لجنة وطنية لمكافحة المخدرات. وذكرت أن قد تم تعديل قانون العقوبات من أجل تطبيق عقوبات مشددة على مرتكبي الجرائم المتصلة بالمخدرات.

٩٨ - وأوضحت أن بلدها، وبالنظر إلى العدد الكبير لعمليات ضبط الميتامفيتامين التي تمت في جنوب شرق آسيا، قد عمل مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن النهج الإقليمية إزاء هذه المسألة. وذكرت أن بلدها عمل أيضا بشكل وثيق مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، مثل الإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية.

للإتجار بالمخدرات؛ واتخاذ إجراءات وقائية واستباقية ومجتمعية تركز على أمن المواطنين والأمن البشري؛ وتنظيم حملة وطنية من أجل جعل نيكاراغوا خالية من المخدرات؛ ووضع نظام عدالة جنائية بالغ الفعالية. وفي الآونة الأخيرة، افتتحت دورة دراسية عليا لتدريب المهنيين العاملين في نظام العدالة على قضايا الجريمة المنظمة. وقالت إن نموذج نيكاراغوا يساهم مساهمة متواضعة في السلام والأمن الإقليميين، ومع ذلك فهو المساهمة الرئيسية التي يقدمها البلد إلى المجتمع الدولي. وتشكل أجهزة منع الجريمة والعدالة الجنائية جزءاً من نظام قائم على مشاركة المواطنين. وترمي السياسة التي تتبعها الحكومة إلى بناء دولة تدعو إلى القيم المسيحية والأفكار الاشتراكية والتضامن. وهذا يعني النهوض بالسياسات التي تعزز الأسرة ووضع برامج تعزز حقوق الإنسان وتحميها وتعيدها.

١٠٦ - السيدة رودريغيز كامبخو (كوبا): قالت إن وفد بلدها يؤيد إنشاء آلية استعراض لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مع أنه من الضروري الحرص على كفالة ألا يفرز طابعها الحكومي الدولي تصنيفات فيما بين البلدان وضمان أن تكون ذات طابع غير عقابي وأن تستند إلى تقييم الأقران.

١٠٧ - وقالت إن كلفة أفة تعاطي المخدرات هائلة، إذ أنها تعيد إنتاج دورات الفقر والعنف ومختلف أشكال السلوك الإجرامي والاقصاء الاجتماعي. وسيكون من الصعب للغاية حلّ مشاكل إنتاج المخدرات والاتجار بها في بلدان الجنوب الفقيرة بدون القضاء على الطلب عليها في بلدان الشمال المتقدّمة. ولن تُحلّ المشكلة بعسكرة البلدان أو معاقبة المزارعين أو تقنين المخدرات. وأضافت قائلة إن كوبا تؤيد الإطار القانوني القائم المتعلق بالمخدرات غير المشروعة، وكذلك الأحكام الواردة في الاتفاقيات الدولية الثلاث بشأن هذه المسألة. وأوضحت أن كوبا تتبع سياسة عدم التسامح إطلاقاً فيما يتعلق بإنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها وتمثل لجميع الالتزامات الدولية. ولدى كوبا أيضاً سجل بارز في مواجهة جرائم من قبيل الإرهاب الدولي والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والقرصنة والاتجار بالأشخاص. وعلاوة على ذلك، فإن كوبا دولة طرف في ١٦ صكاً دولياً لمكافحة الإرهاب وقد سنّت قانوناً شاملاً لمكافحة الأعمال الإرهابية.

١٠٨ - واحتتمت بالقول إن الاتجار بالبشر أمر غير شائع في كوبا. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، قامت المقررة الخاصة المعنية بالاتجار

المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، وتشدد على الضرورة الملحة للتركيز على التنفيذ العملي للتعهدات المتخذة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية. وأضافت قائلة إن الولايات المتحدة تشيد بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لتسريع تبادل المعلومات وتحليلها بغية ضمان المراقبة الدولية على عدد لا يحصى من المواد والسلائف الكيميائية المستخدمة في صنع المؤثرات الأفيونية الاصطناعية. ويجب أن يستمرّ الزخم في مواجهة المواد الجديدة والناشئة.

١٠٣ - وأشارت إلى ضرورة وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، ولذلك فإن الولايات المتحدة ستؤيد بقوة البرامج الدولية لخفض الطلب على المخدرات وهي ملتزمة بمعالجة السلوكيات الفاسدة التي تساعد تجار المخدرات والجرمين والإرهابيين على النجاح في أعمالهم. وقالت إن معظم الحلول للمخدرات والجريمة يمكن أن توجد على يد الأطباء ومسؤولي الشرطة والمحققين والمدعين العامين، ولذلك فإن الولايات المتحدة ملتزمة أيضاً بضمان نجاح هؤلاء.

١٠٤ - السيدة غولدريك (نيكاراغوا): قالت إن نيكاراغوا تقرّ بالصلاحيّة والأهمية الكاملتين لجميع اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن المخدرات وتدعو إلى تنفيذها تنفيذاً فعالاً. أما إزالة الضوابط التنظيمية للمخدرات وتقنينها فهما لا يمثلان خيارين صالحين؛ فتلك السياسات ستؤدي إلى زيادة تعاطي المخدرات وتتعارض مع أحكام الصكوك الدولية الحالية المتعلقة بمراقبة المخدرات. ويجب التصدي لمشكلة المخدرات العالمية مع احترام الوضع المحدد لكل دولة وأولوياتها ونظامها القانوني، وذلك في امتثال تام لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي. وأوضحت أن حكومة بلدها تؤكد من جديد مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، وتشجع على وجود تعاون دولي على أوسع نطاق ممكن، بما يشمل تبادل الخبرات والممارسات الجيدة وتقديم مزيد من الموارد المالية واللوجستية لبلدان العبور.

١٠٥ - وبمساعدة دولية، تعمل الحكومة والقوى العاملة والقطاع الخاص في نيكاراغوا معاً بصورة بناءة لوضع برامج لمكافحة الشروع الحديثة مثل الإرهاب والجريمة والاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة والاتجار بالبشر. ونتيجة لذلك، أصبحت نيكاراغوا من أقل البلدان تضرراً من الجريمة المنظمة في منطقتها، ولديها نموذج حظي بالاعتراف في جميع أنحاء العالم. وينطوي هذا النموذج على إنشاء جدار صاد

الشباب. وقال إن تكسير روابط الإدمان أمر شديد الصعوبة؛ لذلك من الضروري التركيز باستمرار على الوقاية. وأوضح أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات مسألة متشابكة أيضا إلى حد بعيد مع الأخطار الأخرى التي تهدد كرامة الإنسان مثل الاتجار بالبشر، والفقر، وانحيار الأسر، وغسل الأموال، والفساد الحكومي، والتهديدات التي تتعرض لها سيادة القانون، والبطالة، والمخاطر الصحية، والعنف العائلي، وانعدام الأمن الاقتصادي.

١١٤ - السيد المنصوري (قطر): قال إن بلده عمل بلا كلل من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وإنه نظر إلى الاتفاقية بوصفها آلية لتعزيز نظام العدالة الجنائية وسيادة القانون. كما اتخذت قطر عددا من الإجراءات على الصعيدين التشريعي والتنفيذي بهدف التصدي للجريمة ومكافحة المخدرات غير المشروعة. ١١٥ - وأشار إلى أن إعلان الدوحة، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، أسهم إسهاما كبيرا في إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع. وتستمر قطر في العمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمتابعة ذلك الإعلان. وتُقدّم قطر أيضا الدعم لبرامج خاصة لمنع تفشي الجريمة بين الشباب من خلال الرياضة، علاوة على مشاريع متصلة بتأهيل السجناء وإعادة إدماجهم في المجتمع، والتثقيف في مجال العدالة، ونزاهة القضاء.

١١٦ - وتابع قائلا إن قطر لعبت دورا إقليميا فعالا في زيادة الوعي بتدابير مكافحة الفساد. وأنشأت أيضا هيئة الرقابة الإدارية والشفافية ومركز حكم القانون ومكافحة الفساد. وبفضل هذه الإجراءات، احتلت قطر مركزا متقدّما في دراسة استقصائية لمكافحة الفساد نشرتها منظمة الشفافية الدولية.

١١٧ - واختتم بالقول إن قطر أطلقت جائزة دولية للتميز في مكافحة الفساد. وتُمنح هذه الجائزة سنويا في اليوم الدولي لمكافحة الفساد في أربعة مجالات (الإنجاز، والبحث والتعليم، ومبادرات الشباب، والابتكار) للإشادة بالأفراد والمنظمات الذين بذلوا جهودا خاصة في مكافحة الفساد.

١١٨ - السيد ألفاريز سوسا (الجمهورية الدومينيكية): قال إن بلده معروف بتعرضه لخطر الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ولا سيما بسبب موقعه الجغرافي الذي يجعل منه بلد عبور طبيعي بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة. فالحالة الاجتماعية - الاقتصادية في

بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال، بزيارة إلى كوبا واطلعت مباشرة على الحالة الحقيقية للبلد.

١٠٩ - السيدة كالاموينا (زامبيا): قالت إن حكومة بلدها قد أجرت إصلاحات مؤسسية للحد من الجريمة، وبخاصة ضد النساء والأطفال. وتنص قوانين مثل قانون مكافحة العنف الجنساني على إنزال عقوبات صارمة بمرتكبي جرائم ضد النساء والأطفال. وأفادت أن زامبيا ساعدت على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بوصفها عضوا في منظمة التعاون الإقليمي بين رؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي. وقد عُقدت لجان دائمة مشتركة معنية بالدفاع والأمن مع البلدان المجاورة لتيسير تبادل المعلومات وأفضل الممارسات.

١١٠ - وفي عام ٢٠١٥، أطلقت زامبيا السياسة الوطنية المتعلقة بالشباب التي تهدف إلى إيجاد فرص عمل للشباب غير المهرة وتوفير قروض منخفضة الفائدة للمشاريع التي يقودها الشباب. وتهدف هذه الجهود في مجال السياسات إلى تمكين الشباب ومنعهم من المشاركة في الاتجار بالمخدرات وتعاطيها وزراعتها. وتوفر المؤسسات العامة والخاصة العلاج والتأهيل والإدماج الاجتماعي لمدمني المخدرات. وقد وُضعت أيضا آليات لضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية وعدم تحويلها إلى استخدامات غير مشروعة.

١١١ - وأضافت قائلة إن الحكومة أنشأت وحدة مكافحة غسل الأموال والتحقيقات التابعة للجنة إنفاذ قوانين المخدرات، التي تُحقّق في جميع جرائم غسل الأموال. كما أنشأت مركزا للاستخبارات المالية وسنّت قوانين تتعلق بمصادرة عائدات الجريمة وتوفير الحماية للمبلغين عن المخالفات.

١١٢ - رئيس الأساقفة أوزا (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن وفد بلده يؤيد المبادرات الخلاقة والحازمة الرامية إلى مكافحة شرّ الاتجار الدولي بالمخدرات وتعاطيها، التي تدمّر الأشخاص والأسر والمجتمعات. وقال إن الوفد يعرب عن تقديره لجميع الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار الدولي بالمخدرات وعلاج من تواجه حياتهم الخطر بسببها.

١١٣ - وأردف قائلا إن من شأن المعاناة أن تستمرّ لأجيال في ظل غياب التزام وطني وإقليمي ودولي قوي بإنهاء تجارة المخدرات. ولا ينبغي معالجة المشكلة بتخفيف القيود المفروضة على تعاطي المخدرات، بل بالأحرى السعي بنشاط إلى القضاء على إنتاج المخدرات والاتجار بها. ويجب معالجة المشاكل المؤدية إلى تعاطي المخدرات عن طريق تعزيز العدالة وغرس القيم الاجتماعية لدى

البلد، مع ارتفاع معدل الفقر فيه، تُسهّل فهم مشكلة الاتجار بالمخدرات بالنظر إلى أنه يعتبر حلا من جانب الأسوأ حالا. لكن، وعلى الرغم من أن الجمهورية الدومينيكية ليست منتجة للمخدرات غير المشروعة وتسجّل أدنى معدلات الاستهلاك في العالم، فإنها مهدّدة بشكل كبير جدا بمسألة تعاطي المخدرات.

١١٩ - وقال إن معظم متعاطي المخدرات في الجمهورية الدومينيكية تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٣٤ عاما. وأشار إلى أن الحكومة قلقة جدا إزاء مشكلة أطفال الشوارع والمراهقين من مرتكبي المخالفات. فقد سبق أن أُلقي القبض على نصفهم تقريبا بسبب السرقة، وتعاطي معظمهم المخدرات، ولا سيما الكوكايين الحِصوي (كراك) والماريجوانا. وأوضح أن معظم الجرائم الجنائية في البلد يرتكبها شباب تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢١ عاما بدافع رئيسي هو الحصول على المخدرات. ومع ذلك، لا ينبغي أبدا التشكيك في احترام حقوق الإنسان لجميع متعاطي المخدرات، بما في ذلك الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية الشاملة.

١٢٠ - واحتتم بالقول إن الجمهورية الدومينيكية قطعت شوطا كبيرا في الحد من معدل جرائم القتل، ولكن الاتجار بالمخدرات والكحول واستهلاكها بين الشباب، إلى جانب استخدام الأسلحة النارية، أصبحت الدوافع الرئيسية للعنف في السنوات الأخيرة. وقد أظهرت الدراسات أن العديد من المراهقين الذين ارتكبوا جرائم قد تعاطوا المخدرات وغيرها من المواد غير المشروعة في الأسابيع أو الأيام السابقة لذلك.

مُنعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.